Al-Mukhtar Journal of Economic Science 09 (1):92-102, 2022
Doi: https://doi.org/10.54172/bnzes334

مجلة المختار للعلوم الاقتصادية
AL-MUKHTAR JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCE
OMAR AL-MUKHTAR UNIVERSITY, LIBYA
E-ISSN: 2415-4059
Website: http:// mjes.omu.edu.ly

البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وآثرها على الانتخابات والتحول الديمقراطي في ليبيا

مفتاح سعد حسين
(محاضر مساعد– المعهد العالي للمهن الشاملة – سوسة)
Smftah150@gmail.com

المستخلص:

تعتبر الانتخابات إحدى الوسائل الهامة والمعاصرة في التحول الديمقراطي والتمثيل النيابي للشعب، وإحدى الوسائل المهمة في المشاركة السياسية. وتمثل الانتخابات ببعدها الديمقراطي والسياسي والتنموي الآلية المناسبة في تعزيز المشاركة السياسية، والمساءلة والشفافية، وهي صفات الحكم الديمقراطي، إن نجاح العملية الانتخابية والذي سيعزز الخيار الديمقراطي في المجتمع ويؤدي إلى التنمية السياسية، متوقف على ملائمة البيئة الداخلية لهذه العملية. ومن هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية رصد وتحليل البيئة الداخلية في ليبيا، والتي ساهمت في تعطيل التحول الديمقراطي، ودخول ليبيا منذ العام 2011 في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وقد تم تناول البيئة السياسية المتمثلة في الأحزاب السياسية ومشاركاتها في الحياة السياسية في ليبيا، وطريقة اختيار ممثلي الشعب في الانتخابات السابقة وطريقة عمل الأجسام المنتخبة في الانتخابات السابقة في ليبيا. وتم أيضا تناول البيئة الاجتماعية والمتمثلة في القبيلة ودورها المهم في تكوين الهوية الليبية. وتم تناول البيئة الاقتصادية والمتمثلة في كون ليبيا دولة ريعية وتأثير ذلك على الانتخابات. وفي النهاية تم تناول غياب الدستور وأثره المهم على العملية الانتخابية والتحول الديمقراطي في ليبيا.

Abstract

Elections are one of the important and contemporary ways of democratic transformation and the representative representation of the people is one of the important means of political participation. The elections in their democratic, political and developmental dimensions, represent the appropriate mechanism for promoting political participation, accountability and transparency, which are the characteristics of democratic governance. The success of the electoral process, which will enhance the democratic choice in the society and lead to political development, depends on the appropriateness of the internal environment for this process. From this point of view, this research paper attempts to monitor and analyze the internal environment in Libya, which contributed to the disruption of the democratic transition, and the entry of Libya since 2011 into a state of chaos and instability. The political environment represented by political parties and their participation in political life in Libya has been addressed. And the method of choosing the people's representatives in the previous elections and the way the elected bodies work in the previous elections in Libya, The social environment represented by the tribe and its important role in the formation of the Libyan identity was also addressed. The economic environment represented in the fact that Libya is a rentier state and its impact on the elections was discussed. Finally, the absence of the constitution and its important impact on the electoral process and democratic transition in Libya were addressed.

المقدمة

تعد الانتخابات من ضرورات التحول الديمقراطي، والمدخل الأساسي والمهم في عملية الإصلاح والتغيير، والية مشروعة ومقبولة لتحقيق التحول السياسي على نحو سلمي (عبدالنور، 2011: 331).

وتتحدد قيمة الانتخابات بعائدها الديمقراطي، الذي يشمل بقائها مجالا مفتوحا للتنافس الايجابي بين القوى والمصالح والأفكار المتباينة بغرض بلوغ الأفضل لعموم المجتمع، مع الإقرار المجتمعي بأنها وسيلة للرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية، ثم لمحاسبة القائمين عليها، بما يضمن التصحيح الدوري للاختيار العام وفق الإرادة الحرة للمواطنين باعتبارهم أصحاب الحق الأصيل في ذلك (شلبي وخميس، ب ت: 11).

أهمية الدراسة:

تعتبر الانتخابات مؤشرا جيدا على مدى التطور الديمقراطي، والوسيلة الوحيدة الكفيلة ليس فقط بدفع هذا التطور فحسب وإنما بصيانته وتأمينه أيضا، وهو مالا تتيحه ولا تستطيعه وسائل وقنوات المشاركة السياسية الأخرى.كما إن نجاح العملية الانتخابية سيعزز الخيار الديمقراطي ويؤدي إلى التنمية السياسية (عبدالنور، 2011: 331).

ومن اجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا بد من توفر المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية للمواطنين، لا سيما حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات المستقلة، وسيادة القانون.(عوض، ب ت: 33)

مشكلة الدراسة:

سقط النظام السياسي الذي كان قائما في ليبيا في العام 2011 بعد أحداث دموية، وتأسس على أثر ذلك نظام انتقالي اعتمد على دستور مؤقت وخارطة طريق للانتقال الديمقراطي، وبعد ذلك تبين أن ليبيا تواجه تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر ارث النظام السابق ألا مؤسسي، إضافة إلى أحداث العام 2011، جعل ليبيا تفتقر إلى مؤسسات الدولة عشيت الانتخابات سوءا انتخابات المؤتمر الوطني العام أو البرلمان الليبي، لذلك فإن هذه الانتخابات عكست خصائص الانتخابات التي تجري عقب الصراع، وأن هذه الانتخابات ذاتها مثلت مجالا للصراع والتنافس المجتمعي التقسيمي الذي جعل ليبيا أكثر انقساما، لا أكثر وحدة. ولم يتمكن المؤتمر الوطني العام الذي تم انتخابه العم 2012 ولا البرلمان الليبي التي تم انتخابه العام 2014 إلا من تحقيق تقدم بطئ بشأن بعض القضايا ومن ضمنها الدستور. ويرجع ذلك إلى الضعف في الجهات التشريعية المنتخبة سابقا(المؤتمر الوطني العام والبرلمان) والذي يعكس قدرا لا بأس به من التشرذم والانقسام، ويعج بالمناورات السياسية القائمة في الغالب على الولاءات الشخصية والجهوية والقبلية.

ومنذ ذلك الوقت يخوض الليبيون غمار تجربة بناء الدولة والمنتظم السياسي والمجتمع الجديد حيث تبرز خطورة هذه المكونات والعوامل والدور الذي تؤديه الديناميات المختلفة المكونة للبيئة الداخلية لليبيا المعاصرة، وما تطرحه من تحديات لآفاق التغيير.

الأمر الذي دفع الباحث إلى دراسة هذه المشكلة لتبيان نوع وشكل البيئة الداخلية للمجتمع الليبي، واثر ذلك على الانتخابات والتحول الديمقراطي في ليبيا منذ العام 2011.

من خلال ما سبق برزت للباحث عدة تساؤلات تمثلت فيما يلي:

1- هل الانتخابات السابقة (أي انتخاب المؤتمر الوطني العام – والبرلمان) كانتا تعكسان الإرادة الشعبية الحقيقية وحققت المصلحة العامة لكافة أفراد الشعب؟

2- هل القبيلة (بتدرجاتها المجتمعية، القبيلة والعشيرة والعائلة) هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للشعب في ليبيا، التي ترسم هويته السياسية وتنظم سلوكه الانتخابي؟ أم أن الحزب أو الفرد يلعبان دورا أساسيا أيضا؟

3- هل لطبيعة النظام الاقتصادي وكون ليبيا دولة ريعية تأثير على الانتخابات؟

4- ما مدي تأثير غياب الدستور في ليبيا على الانتخابات؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الأتي:

1- معرفة مدى تحقيق الانتخابات السابقة في ليبيا للإرادة الشعبية والمصلحة العامة لكافة المواطنين.

2- توضيح من الذي يرسم الهوية السياسية وينظم السلوك الانتخابي في ليبيا.

3- تسليط الضوء على النظام الاقتصادي السائد في ليبيا، وعلاقة ذلك بالفساد السياسي والإداري، وتأثير ذلك على الانتخابات والتحول الديمقراطي.

4- توضيح انعكاس غياب الدستور على كل ذلك.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات سيتم تبني المدخل البيئي لمعرفة مدى تأثير البيئة الداخلية على الانتخابات والتحول الديمقراطي في ليبيا. ويعتبر هذا المدخل هو الأصلح للدراسات التي تسعى إلى تشخيص ذا طبيعة شمولية للعلاقة بين الانتخابات والتحول الديمقراطي وتأثير البيئة الداخلية على ذلك. مع استعمال المنهج الوصفي لوصف وتحليل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بهذا التأثير.

كل ذلك سيتم عبر النقاط التالية التي تشكل محتويات هذه الدراسة:

أولا: الانتخابات و التمثيل النيابي ودور الأحزاب في ليبيا.

ثانيا: الانتخابات والقبيلة والهوية في ليبيا.

ثالثا: الانتخابات وطبيعة النظام الاقتصادي في ليبيا.

رابعا: الانتخابات والدستور في ليبيا.

أولا: الانتخابات والتمثيل النيابي ودور الأحزاب في ليبيا:

تعتبر الأنظمة الديمقراطية المعاصرة أنظمة تقوم فيها مجالس نيابية منتخبة من أفراد الشعب، وتمارس هذه المجالس سلطة التشريع، ومراقبة السلطة التنفيذية للدول، فحيث يختص مجلس نيابي منتخب بسلطات التشريع، فإن ما تنفذه الأجهزة الحكومية من قوانين، وسياسات، تكون نتاجا لإرادة شعبية ممثلة في إرادة المجلس النيابي. وهذا ضمان بأن هذه القوانين لا تخدم إلا المصالح العليا للمجتمع، ولا تخدم مصالح أو نزعات فئات خاصة في المجتمع. ويعتبر خضوع أجهزة الحكومة لرقابة ومساءلة المجلس النيابي المنتخب هو القيد الذي يحد من تجاوزات الجهاز الحكومي، وهو الضابط الذي يوجهه لخدمة المصلحة العامة، ويحكم تصرفاته في الإطار والحدود التي تعبر عنها التشريعات والسياسات التي يقرها المجلس النيابي (عاشور، 1979: 174).

وعندما لا تعبر المجالس النيابية عن الإرادة الشعبية حين لا تنتخب انتخابا حرا، فإن ما تمارسه من سلطات على الجهاز التنفيذي، لا يعبر بدوره عن المصالح العليا للمجتمع، لان المجالس لا تعكس إرادة شعبية حقيقية. وفي وضع كهذا يمكن أن يكون أداة تسيب وانحراف، لا أداة ضبط ورقابة بالنسبة للجهاز الحكومي، أن يكون موجها لخدمة المصالح الخاصة، لا موجها لخدمة المصالح العامة لمجموع الشعب (عاشور، 1979: 174).

وعندما نقيس ذلك على الانتخابات الليبية السابقة نجد أن من أوائل القوانين التي أصدرها المؤتمر الوطني العام والبرلمان الليبي هو قانون المرتبات لأعضائه(قرار المؤتمر الوطني، 2012/3/3، القانون رقم (3) لسنة 2015)، وهو يمثل مصلحة شخصية بالدرجة الأولى وليست مصلحة عامة الكافة المواطنين، كما يعتبر إصدار المؤتمر الوطني السابق لقانون العزل السياسي والذي يمثل إقصاء لفئة من أبناء الشعب و يهدد قيم المواطنة داخل الدولة الليبية (القانون رقم (13): 2013).

ويعتبر غياب النظام الحزبي معيارا لغيبية العمل السياسي المنظم، واستئثار من يسيطرون على أجهزة السلطة بالعمل السياسي. فالأحزاب في النظم الحزبية هي الكيانات التنظيمية التي يتبلور من خلالها اتجاهات الرأي العام، وهي أدوات لتنظيم جماهير الشعب سياسيا.

والأحزاب السياسية ضرورية في كل ديمقراطية يتم تطبيقها بصورة جيدة، وتلعب الأحزاب دورا أساسيا ليس فقط في تمثيل المصالح، وتحديد الأوليات، وتكوين الحكومات، وإنما في إدارة الصراع وتحقيق الاستقرار، كما تلعب الدور الأهم في تأهيل وإعداد أعضاء جدد للمناصب، وتنظيم المنافسات الانتخابية، من اجل الوصول إلى السلطة وإعداد سياسات بديلة، وبرامج لصناعة السياسة، وتكوين حكومات فعالة، واستيعاب كل الجماعات والأفراد في العملية الديمقراطية الحديثة، وتأهيل واختيار الاعظاء للانتخابات البرلمانية والرئاسية، إضافة إلى تقديم الدعم لهم في مواقعهم القيادية، وداخل الحكومة حيث يتم تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية (بيندا وآخرون، 2005: 16).

وعلى الرغم من ذلك فليست جميع الأحزاب متساوية في قدرتها على أداء مهمة تدعيم الديمقراطية، وتعد الأحزاب التي تتميز بقوة تنظيمها وسعة انتشارها وبرامجها الحزبية، وروابطها القوية مع أفراد المجتمع، أكثر أنواع الأحزاب التي تناسب الديمقراطيات الحديثة، وخاصة تلك التي تقوم بالتحول من مرحلة الصراع إلى فترة سلام وهدوء، على العكس من ذلك تعد الأحزاب المنقسمة والتي تعتمد على شخصيات معينة، على أساس عرقي أو إقليمي بصورة كاملة، وتسيطر عليها نخب صغيرة، ولا يربطها بالمجتمع إلا روابط ضعيفة هامشية، من أكثر الأحزاب تدميرا لمستقبل الديمقراطية، وهي توجد بصورة واسعة في الديمقراطيات الفاشلة في الدول النامية (بيندا وآخرون، 2005: 16-17).

ويمكن القول غياب الأحزاب المنظمة تنظيما سياسيا قد اضعف كيانها في ليبيا، ومثل في الواقع خللا في التأثير الضابط على أجهزة الحكومة، وان عمليات انتخاب أعضاء البرلمان في ليبيا لم تكن على أسس سياسية، وإنما على أسس شخصية. وفي وضع كهذا أصبح من العسير على البرلمان في ليبيا قيامه بوظائفه انطلاقا من برنامج سياسي، يلتزم به أعضائه.

لذلك أصبح توجيه البرلمان للحكومة في ليبيا، غير مرتبط ببرنامج سياسي، وإنما بمجموعة أفكار فردية، ورؤى خاصة لكل عضو من أعضائه، مما نتج عنه ظهور المحاصة في المناصب بين أعضائه البرلمان، والتوزيع ألمناطقي والجهوي والقبلي في المناصب الوزارية والوظائف العامة في ليبيا دون النظر للكفاءة الإدارية ولا للتخصص الوظيفي.

والحكومة التي تعمل في هذا المناخ السياسي الذي يقوم على العشوائية والفردية لا يمكن أن تكون أفضل، وهذا أدى إلي زيادة نفوذ الجهاز التنفيذي وقوته في مواجهة البرلمان كما واضح في الواقع الليبي وإمساكه بزمام المبادرة ورجحان كفته في ميزان السلطات، مما أدى إلى انحرافه في مراحل لاحقة بما يملكه من سلطات ونفوذ (عاشور، 1979: 175-177).

ثانيا: الانتخابات والقبيلة والهوية في ليبيا:

تعتبر القبلية والقبيلة ذات شأن عظيم في اغلب المجتمعات العربية وليبيا خصوصا، ويجب على النظام الانتخابي في ليبيا معرفة كيفية التعامل معها، لان القبيلة بالأساس مناهضة لنظرية الديمقراطية، لأنها تضع مكانة للفرد مورثة ومحكومة برابطة الدم والنسب، في حين تساوي الديمقراطية بين الأفراد، ولان تضيق خيارات الناخب بما يدور في إطار مصالح القبيلة في حين أن الديمقراطية تموت إذا غاب التنافس الحر وتوسعت الخيارات أمام المواطن، ولان القبيلة تقدم ملاذا وحلولا لما تعجز عنه الدولة، في

حين تصر الديمقراطية على إلا وجود للقبيلة في إطار المواطنة واحترام القانون الذي هو بطبيعته عام ومجرد (الصاوي، ب ت: 49-50).

والأحزاب والجمعيات لا تولد من رحم المجتمع القبلي لأنها باختصار دليل الحداثة السياسية وعنوانها، فالتجارب التي تحولت فيها القبائل والمناطق والفئات والعائلات إلى أحزاب تزعم تبني النزعة المدنية أفضت غالبا إلى الفشل. فمنطق الحزب مناقض تماما لمنطق القبيلة. ويتوجب أن نشير إلى أن القبيلة في ليبيا تساعد على بناء الروابط والعلاقات الاجتماعية ولكن لا يجب أن تحددها وأن تتحكم فيها. فهي تقرب العلاقات الاجتماعية ولكن لا تأخذ مكان الدولة ولا تصادر منها الولاء السياسي والثقافي، ولا يمكن أن تكون فاعلا سياسيا تحديثيا وفق الصيغ المدنية المتعارف عليها (وناس، 2018: 174).

وبعد العام 2011 كانت القبيلة موجودة بقوة في مختلف المراحل، بداية من الصراع المسلح ما بين شهر فبراير وشهر أكتوبر 2011، وفي المراحل الانتخابية حيث ترشحت واستفادت قيادات حزبية معروفة من حيث أصولها القبيلة للحصول على دعم الناخبين الذين يصوتون بناء على تعليمات شيوخ قبيلتهم وتوجيهاتهم، ولعل ذلك ما أفضى إلى ظهور حالة من التعصب القبلي ومن استعمال القبيلة في الصراعات الجهوية والقبلية الدائرة في ليبيا وصارت المواجهات قبلية بالأساس ذلك أن القبيلة ترغب دائما في أن تؤدي دورا سياسيا حسب المراحل والسياقات المختلفة يترادف أيضا مع المكسب الغنائمي، فهي معنية بالسلطة ولكنها معنية أيضا بالغنيمة وفق معانيها المتعددة (وناس، 2018: 171-172).

لذلك أصبحت القبيلة تشكل مصدرا من مصادر الهوية المحلية التي تتصارع مع الهوية الوطنية، وتأكد ذلك من خلال نتائج المسح العالمي للقيم (2014). حيث أن ما يتعلق بالهوية الوطنية فقد أكد 57.3% من مبحوثين استطلاع أراء الليبيين حول الحوار الوطني، إن التعدد القبلي من العناصر ذات التأثير الايجابي في توحيد الليبيين وعلى الرغم من التحديات التي تواجه القبيلة كمؤسسة اجتماعية في ليبيا، إلا أنها ما تزال أحد أهم عناصر الثقافة السياسية في ليبيا المعاصرة، إضافة إلى أنها أحد ابرز مصادر الهوية فيها وهذا الوضع أصبح يهدد الهوية الوطنية للدولة الليبية ومصدر من مصادر النزاعات وأعاقت التحول الديمقراطي (العبيدي، 2019: 123).

ثالثا: الانتخابات وطبيعة النظام الاقتصادي في ليبيا:

تبلور مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية حول حقوق وواجبات كل من الدولة ومواطنيها داخل هذا النوع من الدول. وهناك حد ادني من الالتزامات الحكومية تجاه المواطنين وهذا الحد يتمثل في مجموعة الأنظمة التي تحوي البرامج والمزايا والخدمات التي من شأنها مساعدة الناس علي تحقيق احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية، والتي تعتبر ضرورية للمحافظة على المجتمع (المغيربي، 2006: 152).

ينبغي التمييز بين نوعين من أنواع دولة الرعاية الاجتماعية هما: دولة الاقتصاديات المنتجة(الدولة المنتجة) ودولة الاقتصاديات الريعية(الدولة التوزيعية). ويشير مفهوم الدولة المنتجة إلى تلك "الدولة التي "تعتمد على عمليات الاستخراج والجباية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية لمواطنيها داخل حدودها". أما الدولة الريعية فهي "الدولة التي تستمد جميع أو معظم دخلها من الأنشطة الريعية أو الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة". وتمثل الضرائب المصدر الرئيس لدخل الدولة المنتجة الحديثة، فبدون وجود نظام مفصل ودقيق لجباية الدخل، لن تستطيع سلطات الدولة الاقتصاديات المنتجة الحصول على الدخل اللازم لإنجاز وظائفها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتمثل الضرائب الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة المنتجة لتشكيل القطاعات الاقتصادية المحلية، وبالذات القطاع الخاص، وتصبح الأداة التي يوظفها مسؤولو الدولة لإدارة اقتصادياتهم بصورة كفؤة، تاريخيا أدت القدرة الاستخراجية وجباية الدخل للدولة المنتجة إلى حدوث تطورين متكاملين: الأول، بروز مؤسسات جديدة استجابة للتعقد والتشابك المتنامي للتنظيم الاقتصادي للدولة وحاجتها لاستخراج وجباية الموارد. والثاني بروز مطلب التمثيل السياسي كمقابل لدفع الضرائب.وفي نفس الوقت كانت مطالب المشاركة السياسية والتمثيل السياسي رد فعل مباشر لفرض

الضرائب، حيث تقوم الدولة بالتساوم مع تلك الجماعات التي يجب أن تعتمد عليها في استخراج الدخل. أدى ذلك إلى تأسيس عقد اجتماعي يحدد واجبات وحقوق الحاكم والمحكوم. والراهن إن الطريقة التي تحصل بها الدولة المنتجة على دخلها لا تحدد التسويات التي يجب على الحكام القيام بها مع المجتمع فحسب، بل تحدد أيضا المؤسسات التي تؤسسها لتنظيم واستخراج وجباية وإعادة توزيع هذا الدخل. ففي الأنماط الكلاسيكية لتشكل الدولة الحديثة في أوربا. أدى استخراج وجباية الموارد إلى خلق الدولة القومية الحديثة، كما أدى إلى تشكل ما يعرف بالمثلث الحديدي والمتكون من جباية واستخراج الدخل والتطور المؤسسي والمشاركة السياسية، عبر فترة طويلة من الزمن (المغيربي، 2006: 153-155).

إن الفارق الأساسي بين الأنماط التاريخية السابقة لتكوين الدولة المنتجة والأنماط الحديثة للدولة الريعية، وعلى رأسها الدول المصدرة للنفط ومنها دولة ليبيا، هو إن هذه الدول الحديثة تحصل على دخلها بطريقة مختلفة، حيث أن الدخل يتراكم لدى سلطات ومسئولي هذه الدولة بصورة مباشرة، مما يؤدي إلى زوال الحاجة إلى الاستخراج الداخلي والضرائب الداخلية، وهنا فإن الجزء الأعظم من دخلها مشتق من الريع الخارجي وليس من الريع الداخلي الذي يتطلب اقتصادا محليا منتجا. إن الخاصية السياسية والإدارية الأساسية للدولة الريعية هي عدم تبلور العملية الإدماجية التي تطورت في أوربا خلال مرحلة تكون الدولة الحديثة. من الناحية النظرية، فإن الطريقة التي يتراكم بها الدخل في الدولة الريعية يمكن أن تؤدي إلى تفكيك المثلث الحديدي لتكون الدولة، فليس هناك حاجة ولا ضرورة لخلق نظام ضريبي أو للبناء والتطوير المؤسسي أو للقيام بتسويات سياسية (المغيربي، 2006: 155).

وعندما لا تعتمد الدولة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الضرائب في إنفاقها، أو في السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها، فإن القطاعات الاقتصادية المحلية تعتمد بصورة مباشرة على الدولة للحصول على منافع من خلال توزيع النفط. ونظرا لان الحكام في الدولة الريعية هم صانعو القرار الحقيقيون الوحيدون فيما يتعلق فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتوزيع والاستثمارات والأنشطة الأخرى، وإنهم يتولون القيام بهذه القرارات ولا يدعونها للسوق، فإنه من الحتمي أن تصبح الدولة مركز ومحور للصراع وليس مجرد الساحة التي يدور فيها الصراع بين الفئات والجماعات المجتمعية المختلفة وفقا للمنظور الليبرالي(المغيربي، 2006: 155-158).

تعتبر ليبيا دولة ريعية بامتياز، ويؤدي هذا إلى سيادة بيئة اقتصادية تؤثر على سلوك الاستثمار الخاص، إذ يتوجه إلى أنشطة مثل استخراج الخام والمضاربات العقارية وسمسرة الأراضي والسياحة والمطاعم والوساطة المالية والتوكيلات التجارية، بعيدا عن الأنشطة المنتجة ذات القيمة المضافة العالية في الزراعة والصناعة على وجه الخصوص. ويصبح الريع (وهو أوجه المعاش غير الطبيعي حسب رأى ابن خلدون في مقدمته) هو النمط الغالب إن لم يكن السائد للمعاش وللإثراء، الأمر الذي يفرز قيما وسلوكيات تقدم ثقافة الغنيمة واقتسام الريع على ثقافة الإنتاج والإبداع.(بوخشيم، 2015: 7).

ليس هذا فحسب، بل يتحول الريع والتماس الريع من نهج انتهازي لدي طبقة اجتماعية معينة، إلى ثقافة مشبعة بالاستجداء، قائمة على طلب الرزق والمعونة عبر التسول والتوسل، باتجاه الحصول على الدعم والإعانات لدى طبقات تقع أسفل السلم الاجتماعي، حيث يسود عرف اجتماعي يستبدل النضال من أجل التمتع بالحقوق، إلى التسول من أجل الحصول على صدقة، مما أدي إلى ضياع قيم المواطنة الحقيقية لدى هذه الشعوب ومنها الشعب الليبي، وأدى أيضا على الاعتقاد بأن سبل كسب العيش أو النجاح في الحياة هي في الأصل مجرد فرصة، وليست جهداً وعملا وتنافسا شريفا له أخلاقه وله سلوكياته.(بوخشيم، 2015: 7-8)

مما أدى إلى انتشار الفساد في ليبيا والذي افشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية وهدر الإمكانيات وضياع الموارد دون تحقيق الأهداف المرجوة، وهو الذي أدى إلى عدم القيام بالواجب المهني، جزئيا أو كليا، وعدم انتظام العمل والإنتاج وتدني مستويات الكفاءة وإهدار الموارد الاقتصادية والاجتماعية وتعيين الموظف غير المناسب في المكان غير المناسب. فالفساد منتج لإشكال عديدة من الفساد الاجتماعي والسياسي والمالي والإداري، فالفساد يعطل التحول الديمقراطي والأداء السياسي الجيد والشفافية في توزيع الثروات وفاعلية المؤسسات. مما قد يجعل الانتخابات مجر شعارات ترفع ليس أكثر.(وناس، 2018: 291-293)

رابعا: الانتخابات والدستور في ليبيا:

يعني مصطلح دولة القانون والمؤسسات أن جميع العلاقات داخل الدولة تخضع للقانون وحده وفي القمة يكون الدستور ويعتبر الدستور المرجعية القانونية للدولة وهو التأسيس والتكوين وهو القانون الأعلى في الدولة الذي تستند عليه باقي القوانين ولا يجوز أن تتناقض معه أو تكون بدلا عنه، لأنه كمرجعية للدولة يعني اتفاق بين الناس على صياغة وتنظيم حياتهم، فهو بمثابة عقد (عام ومجرد وملزم) ولقد ناضلت الشعوب طويلا من اجل الحصول عليه لتقييد سلطة الحاكم ومنعه من الانفراد بمقاليد السلطة بمركباتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ولذا فالدستور يرسم الإطار العام للنظام السياسي ويبين أسس الحكم ويحدد علاقة السلطة بالمحكومين، كما يوضح واجبات المواطنين وحقوقهم، انه يرسم السلطات ويحدد وظائفها، ويبين كيفية انتقال السلطة في الحالات المختلفة وعبر أية قنوات قانونية وتشريعية، إن غياب الدستور وغياب السلطة المنظمة أو ضبابية وجودها، يعني في المقابل "حرب الجميع على الجميع على حد تعبير هوبز" (البعجة،2007: 327-328).

ويعتبر الدستور هو نواة البنية المؤسساتية والنظام القانوني في الدولة. وهو يحدد العلاقة بين المواطنين والدولة، وبين الدولة والنظام القانوني الدولي. ويلعب الدستور دروا هاما في التأكيد على استمرارية النظام الديمقراطي، والذي تمثل فيه الانتخابات الحرة العادلة أحد الوسائل المهمة للوصول إليه. وتعتبر عملية وضع الدستور خطوة إلى الأمام عندما تكون العملية السياسية معطلة وصعبة كما هو الحال في ليبيا (بينا وآخرون، 2005: 5-7).

وقيام الجهاز الحكومي على الموضوعية والقانون المستندة على دستور تمثيلا لتطلعات الشعب، مما يعني المعاملة المتساوية للجمهور في ضوء الضوابط القانونية الموضوعية، مما يعطي القدرة للجهاز الحكومي على تحقيق التجانس والاندماج الاجتماعي المفتقد في المجتمعات النامية ومنها دولة ليبيا، ففي هذا الوضع يتجه ولاء الأفراد إلى العائلة أو القبيلة أو الإقليم الذين ينتمون إليه، ولا يكون للولاء والانتماء القومي للدولة الصدارة بين ولاءات الأفراد، ومثل هذا الوضع الذي لا تكون معه الدولة في بؤرة ولاء الأفراد والجماعات، لا بد وان يصطدم مع أهداف التنمية السياسية التي تقوم على تدعيم سلطة الدولة والعمل على تعبئة كل ما تقدر عليه من إمكانات التأثير والقوة، عند قيام سلوكيات الجهاز الحكومي على الموضوعية والقانون والمعاملة المتساوية، يمكن أن تكون أداة لتدمير مختلف صور الولاءات القبيلة والإقليمية وهي من الولاءات الضيقة في ليبيا، واستبدلاها بنماذج جديدة من الولاء القومي. وتشيع بذلك قيما جديدة تقوم على المساواة أمام القانون والمساواة في حقوق المواطنة والتزاماتها لإفراد المجتمع، بصرف النظر عن انتماءاتهم الجزئية الضيقة. وبذلك يكون قد صادر سببا هاما من أسباب الصراع وعدم التوافق الاجتماعي بكل أخطاره ومضاعفاته (عاشور، 1979: 105-106).

وعندما يقوم الجهاز الحكومي في الدولة على الرسمية في العلاقات والموضوعية في التصرفات التي أساسها الدستور، يمكن أن يرسخ من خلال تعاملاته مع الجمهور ومع موظفيه الكثير من القيم والتقاليد الاجتماعية والسلوكية المتطورة والتي يفقدها المجتمع الليبي. فمن خلال أسلوب عمله يمكن أن يعمق الإيمان بمبدأ الحكم من خلال المؤسسات في النظام السياسي، وليس من خلال الأشخاص. وهو بذلك يسهم في وضع المجتمع كله في صورة احترام أنماط التعامل مع المؤسسات المختلفة في الدولة. وحينما ينجح الجهاز الحكومي في تحقيق ذلك، فهو يكون قد أسهم في دفع المجتمع إلى التخلي عن نظرته التقليدية إلى الأشخاص باعتبارهم الركيزة الأساسية في عمل النظام السياسي، إلى تبني نظرة أكثر ايجابية حول المؤسسات في هذا الشأن. وهو يعني أيضا توفير قدر اكبر من الاستقرار السياسي، فقيام النظام السياسي على المؤسسات، يوفر مقومات اكبر للاستقرار اكبر من قيامها على الأشخاص (عاشور، 1979: 106-107).

إن ليبيا لم ترى الدستور منذ أن اصدر مجلس قيادة الثورة الإعلان الدستوري في 11 ديسمبر 1969 والذي قال ديباجته "يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون أساسا لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وحتى يتم إعداد دستور دائم يعبر عن الانجازات التي تحققها الثورة ويحدد معالم الطريق امامها " ثم جاءت (المادة 33) من هذا الإعلان لتقول" يلغى

النظام الدستوري المقرر في الدستور الصادر في 7 أكتوبر 1951 وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من أثار، واستكملت هذه المادة(بالمادة 37) وهي الأخيرة في هذا الإعلان لتقول " يبقى هذا الإعلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم ولا يعدل إلا بإعلان دستوري آخر من مجلس قيادة الثورة إذ رأى ذلك ضروريا وفق مصلحة الثورة (البعجة، 2007: 328).

فغياب الدستور قد قلب الأوضاع التاريخية تماما فبدل أن تنتقل الدولة إلى"الحالة المدنية" التي نادى بها مفكرو "العقد الاجتماعي" وتحققت بالفعل في اغلب المجتمعات، انتقلنا إلى حالة (الفطرة) أو حالة (الطبيعة الأولى) التي غاب فيها القانون، وعمت فيها الفوضى وضاعت فيها حدود الأشياء حالة " الحرية المنفلتة من عقالها" (البعجة، 2007: 328).

ولعل محاولات الليبيين بعد أحداث العام 2011 والمجلس الوطني الانتقالي لرسم معالم النظام السياسي الانتقالي بإصداره الإعلان الدستوري المؤقت الذي جاءت في المادة (30) منه والتي تحدد معالم ومراحل ما يمكن وصفه بالانتقال الديمقراطي. والتي تورد في إحدى فقراتها "يقوم المؤتمر الوطني العام في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من أول اجتماع له بالآتي: والتي جاء في الفقرة الثانية منه "اختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تسمى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور على أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر في مدة لا تتجاوز ستين يوما من انعقادها الأول" ويعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني وبطرح الاستفتاء عليه ب(نعم) أو (لا) خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماده من المؤتمر، فإن وافق الشعب الليبي على الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين، تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره دستور البلاد، ويعتمده المؤتمر الوطني العام. وإن لم يوافق الشعب الليبي على الدستور تكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما. وقام المجلس الانتقالي ف 16 / 3 / 2012 بتعديل تم بموجبه النص على إيجاد مكون جديد ضمن المؤسسات الانتقالية يخص مهمة عملية صياغة الدستور الدائم بالبلاد المنوط بلجنة مكونة من ستين عضوا على غرار اللجنة التي تولت إعداد دستور ليبيا عقب استقلالها في عام 1951. هذا التعديل ألغى الدور الذي كان منوطا بالمؤتمر الوطني كهيئة تأسيسية. وقام المجلس الوطني في 06/07/ 2012 بتعديل آخر على ما جاء في المادة 30 عدل بموجبه طريقة تشكيل لجنة الستين وانتخابها مباشرة (الصواني، 2013: 148-151).

وقد أعطى هذا التعديل المؤتمر الوطني ومن بعده البرلمان المنتخب في العام 2014 حق أو سلطة إقرار أو رفض مسودة الدستور الذي تضعه لجنة الستين، وهو يملك (أي المجلس الوطني أو البرلمان) حق عرضه على الاستفتاء الشعبي، وهو ما يفتح الباب نظريا على الأقل على حدوث تناقض بين المشروعتين، وخاصة أن المؤتمر الوطني ومن بعده البرلمان مخول دستوريا للقيام بتعديل الدستور الانتقالي. لذا سيكون طبيعيا توقع حدوث الاختلاف بينهما عندما يحين أجل الاستحقاق المتعلق بإقرار الدستور الدائم وآفاق ذلك ومآلاته على العملية كلها، كون لجنة الستين المنتخبة شعبيا بشكل مباشر ستكون مضطرة إلى أخذ موافقة الجهة التشريعية المنتحبة أيضا وإقرارها لناتج عملها، وهو التي (أي الجهة التشريعية المنتخبة) لن تتوانى عن ممارسة هذا الحق في مناسبات ولأسباب عديدة من دون مبررات مقنعة للجميع (الصواني، 2013: 152).

لقد كشفت المناقشات والتجاذبات عمق الخلافات بين مكونات الطبقة السياسية الحالية، وتبين أيضا إلى إي مدى مثل ما قام به المجلس الانتقالي، ثم المؤتمر الوطني، ثم البرلمان، من خطوات إرباكية لعملية الانتقال، بينما يرى الكثيرون أن المرحلة الانتقالية كان ينبغي أن تبدأ بانتخاب هيئة تأسيسية وإعداد الدستور قبل الولوج إلى أي انتخابات في مرحلة انتقال هش أنتجت هيئات لا تعكس بالضرورة التوافق المنشود (الصواني، 2013: 153).

الخاتمة:

ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسة البسيطة في محتواها بعض النتائج التالية:

1- تفتقد ليبيا على وثيقة دستورية تعطي نظام الحكم شرعية فض النزاعات بالقانون واحتكار القوة، وتنقل البلاد من شرعية ثورية إلى شرعية مؤسساتية. مما يفقد الانتخابات شرعيتها.

2- تعتبر ليبيا دولة ريعية بامتياز، ويؤدي هذا إلى سيادة بيئة اقتصادية تؤثر على سلوك الاستثمار الخاص، مما أدى إلى انتشار الفساد في ليبيا والذي افشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية وهدر الإمكانيات وأدى إلى ضياع الموارد دون تحقيق الأهداف المرجوة. مما يجعل الانتخابات عبارة عن شعارات فقط.

3- تشكل القبيلة مصدرا من مصادر الهوية المحلية التي تتصارع مع الهوية الوطنية، وهذا الوضع أصبح يهدد الهوية الوطنية للدولة الليبية. ومصدر من مصادر النزاعات وأعاقت التحول الديمقراطي الذي تسعى لتحقيقه هذه الانتخابات.

4- تعاني الأحزاب الليبية الجديدة، عموما، الكثير من النواقص والتحديات التي تعكس ضعف الفاعلين الاجتماعيين بشكل عام، فهي تعاني ضعفا تنظيميا، وربما فقرا ديمقراطيا في إدارتها، إلا أن أهم خصائصها هو الافتقار إلى مشروع سياسي، وإلى قاعدة اجتماعية حقيقية. الأمر الذي أدى انتخاب البرلمان في ليبيا لم يكن على أسس سياسية أنما على أسس شخصية.

التوصيات:

يظل التحدي الحقيقي في دولة ليبيا هو مدى التزام القوى السياسية بالديمقراطية، وتفهم أنها بحاجة إلى زرع أو إعادة الاعتبار لكل القيم التي تتعلق بالتنظيم الاجتماعي الشامل، وإدراك أن هذا الهدف لا ينحصر فقط في نظام انتخابي وانتخابات.إن ما يمكن أن نستخلصه من تجربة ليبيا هو أن بناء المنتظم الجديد يحتاج إلى توفير اشتراطات تتمحور حول إحداث تحول في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة. هذا الهدف يحتاج إلى فترة طويلة من الزمن، فليبيا تحتاج إلى مأسسة السياسة قدر حاجتها إلى التحرر من الدكتاتورية. هنا تبرز أهمية وحيوية التوصل إلى حد أدنى من الإجماع الوطني وترسيخه بما يضمن التوافق على عناصر عقد اجتماعي جديد ينطلق من خارطة طريق مقبولة، مثلما يحتاج إلى تفعيل الاقتصاد ليؤدي دوره الحاسم بما يعزز عملية الانتقال الديمقراطي. ومن هنا برزت عدة توصيات وهي :

1- الإسراع في إصدار الدستور المنتظر والذي يمثل عقد اجتماعي بين كلا الليبيين من اجل تنظيم دولتهم الحديثة.

2- إصدار قانون واضح ينظم عمل الأحزاب السياسية ويبين كيفية وتمويلها وعملها.

3- محاربة الفساد السياسي والإداري الذي يهدد الاقتصاد الليبي ويفشل كل محاولات التحول الديمقراطي.

4- زرع قيم المواطنة بين الليبيين عن طريق مختلف وسائل التوعية والتنشئة السياسية، وتنظيم الحقوق والواجبات لكافة المواطنين عن طريق دستور يمثل جميع أطياف المجتمع الليبي، مما يؤدي إلى غرس الهوية الوطنية للدولة.

المراجع :

1- عاشور،احمد صقر(1979) ، الإدارة العامة : مدخل بيئي مقارن ، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

2- العبيدي، أمال سليمان(2019)، الدور الرسمي للقبيلة في ليبيا الانتقالية : تقييم عام ، مجلة الفصول الأربعة للأدباء والكتاب الليبيين ، العدد 123، أكتوبر.

3- عوض، طالب (ب ت) ، الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية، في ، علاء شلبي ، كرم خميس (تحرير) أبحاث مختارة من : المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

4- بوخشيم، عبد الناصر(2015)، ركائز المنظومة القيمية الليبية : قراءة اقتصادية ، جامعة بنغازي : مركز البحوث والاستشارات.

5- شلبي،علاء و خميس، كرم (ب ت) ، أبحاث مختارة من : مؤتمر الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

6- الصاوي، علي (ب ت)، ديمقراطية الانتخابات .. إدارة أم إرادة ، في، علاء شلبي ، كرم خميس(تحرير) أبحاث مختارة من : المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

7- البعجة، فتحي محمد (2007)، ما لم تنبه إليه تقويم التنافسية في الجماهيرية ، في، محمد زاهي المغيربي ، وآخرون (تحرير) ، **السياسات العامة : أبحاث مؤتمر السياسات العامة، بنغازي ، 12 - 14 / 6 / 2007** ،بنغازي : مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس.

8- بيندا، فرانشسكا و آخرون، (2005)، التحول نحو الديمقراطية : الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

9- القانون رقم (13) لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري ، صدر في طرابلس 2013/5/5 .

10- القانون رقم (3) لسنة 2015 ، بشأن مرتبات أعضاء مجلس النواب والحكومة الليبية ، صدر في طبرق 2015/6/30 .

11- قرار المؤتمر الوطني العام في جلسة سرية يوم 2012/9/3 بوضع مزايا لأعضاء المؤتمر.

12- المغيربي، محمد زاهي (2006) ، الدولة والمجتمع المدني في ليبيا ، بنغازي : إصدارات عراجين.

13- وناس، المنصف (2018) ، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى : محنة بلد ، تونس : الدار المتوسطية للنشر.

14- عبدالنور، ناجي (2011)، (المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطور انظم انتخابات في ظل التحول الديمقراطي) ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص.

15- الصواني، يوسف محمد جمعة (2013)، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.